الجمهورية التونسية

مجلس نواب الشعب

محضر اجتماع لجنة العلاقات الخارجية والتعاون الدولي وشؤون التونسيين بالخارج والهجرة

ولجنة الاستثمار والتعاون الدولي بالمجلس الوطني للجهات والأقاليم

عدد 11

- **تاريخ الاجتماع: 03 نوفمبر 2025**
- **جدول الأعمال:**

استماع الى ممثلين عن رئاسة الجمهورية حول مهمة رئاسة الجمهورية من مشروع ميزانية الدولة لسنة 2026

- **الحضور:**

الحاضرون: (06) المعتذرون (01) الغائبون (03)

- ❖ افتتاح الجلسة : 10.15
- ❖ رفع الجلسة : 14.30

المداولات:

في إطار دراسة مهمة رئاسة الجمهورية من مشروع ميزانية الدولة لسنة 2026، عقدت لجنة العلاقات الخارجية والتعاون الدولي وشؤون التونسيين بالخارج والهجرة جلسة عمل مشتركة مع لجنة الاستثمار والتعاون الدولي بالمجلس الوطني للجهات والاقاليم يوم الاثنين 03 نوفمبر 2025، استمعت خلالها إلى ممثلين عن رئاسة الجمهورية

في بداية الجلسة قدم ممثل رئاسة الجمهورية عرضا مفصلا تضمن الملامح العامة للمهمة وتطرق الى مهام السيد رئيس الجمهورية بصفته القائد الأعلى للقوات المسلحة والمتمثلة أساسا في ممارسة الوظيفة التنفيذية بمساعدة الحكومة وضمان استقلالية الدولة وسلامة ترابها واستمراريتها وترسيخ وحدتها وتوفير الأمن والاستقرار وشروط العيش الكريم لأبناء الوطن على شتى انتماءاتهم والسهر على احترام الدستور وضبط السياسة العامة للدولة إضافة الى التعيين في الوظائف العليا العسكرية والمدنية والديبلوماسية و تحقيق الديمقراطية والإحاطة بضحايا الاعتداءات الإرهابية وبأولي الحق من شهداء الثورة وجرحاها من خلال مؤسسة فداء.

وأضاف أن مهمة رئاسة الجمهورية تنطوي على ثلاثة برامج كما يلي:

- **برنامج الامن القومي والعلاقات الخارجية ويهدف الى:**

- تدعيم الأمن القومي الشامل ومتعدد الابعاد.

- حسن تمثيل الجمهورية التونسية ودعم العلاقات الخارجية .

- الاستشراف والتخطيط الاستراتيجي الشامل.

- **برنامج الامن الرئاسي وحماية الشخصيات الرسمية ويهدف الى:**

- حماية السيد رئيس الجمهورية والشخصيات الرسمية داخل وخارج أرض الوطن.

- تأمين مقرات السيادة.

- حماية ضيوف تونس من الشخصيات الأجنبية خلال زيارتهم الرسمية الى تونس او مشاركتهم في التظاهرات التي تنظم ببلادنا.

- **برنامج القيادة والمساندة ويهدف الى:**

القيام بعمليات المتابعة والتقييم والإشراف وذلك عبر:

- حسن توظيف الموارد البشرية والعمل على تأهيلها.

- ترشيد النفقات والسهر على تكريس مبادئ الحوكمة الرشيدة.
- ترشيد استهلاك الطاقة وتكريس مبادئ التصرف السليم في المعدات والوسائل.
- تأمين الاستشارة في مختلف المجالات القانونية والاقتصادية والاجتماعية.
- تحسين فاعلية برنامج القيادة والمساندة

أوضح ممثل رئاسة الجمهورية أنه تم ضبط نفقات مهمة رئاسة الجمهورية لسنة 2026 في حدود 705 229 أد مقابل 259 214 أد بعنوان سنة 2025 أي بزيادة قدرها 446 15 أ د تمثل نسبة قدرها 7.2 بالمائة.

في تفاعلهم ثمن النواب اللقاءات مع مختلف هياكل الدولة ومؤسساتها باعتبارها تتيح فرصا هامة للتواصل المباشر والأفقي والتنسيق في إطار وحدة الدولة وتناغم مؤسساتها ودعوا إلى ضرورة فتح قنوات التواصل المباشر بين ممثلي غرفتي البرلمان ورئاسة الجمهورية وإيجاد صيغة لذلك منها إعادة تفعيل خطة المكلف بالعلاقات مع رئاسة الجمهورية بمجلس نواب الشعب أو تعيين مستشار لدى رئاسة الجمهورية مكلّف بالعلاقة مع المجلسين، كما دعوا إلى عقد جلسة حوار مغلقة بين نواب المجلسين و السيد رئيس الجمهورية للتحاور مع النواب لبسط إشكاليات وملفّات جهاتهم.

استفسر النواب عن نفقات رئاسة الجمهورية ومنها خاصة نفقات التدخل التي شهدت زيادة ملحوظة وتساءلوا عن طبيعة هذه النفقات وعما إذا كانت تتعلق بتحويلات اجتماعية أو منح للمؤسسات أو للتدخلات ذات الطابع التنموي وكذلك الشأن بالنسبة للزيادة في نفقات الاستثمار وطلبوا اطلاعهم على المشاريع والبرامج الاستثمارية التي رصدت هذه النفقات لفائدتها وعما إذا كانت تهم تحديث التجهيزات الأمنية او المنشآت الرئاسية أو تهم برامج رقمنة جديدة داخل مؤسسة رئاسة الجمهورية.

على صعيد آخر أكد النواب ضرورة سد الشغورات على مستوى الوظائف العليا في الدولة (ولاة، كتاب عامين للولايات...) وإعادة ضبط دور ومهام الولاة والمعتمدين والعمد تبعا للتقسيم الترابي الجديد ضمانا لحسن سير هياكل الدولة وحفظا لمصالح المواطنين وتفاديا لكل التجاوزات التي من شأنها تعطيل المشاريع والإنجازات الجارية، و دعا النواب الى الدفع نحو مزيد التفاعل الإيجابي لممثلي السلطة التنفيذية مع النواب والعمل المشترك

قصد تطهير الإدارة ولدرء التجاوزات الإدارية والمالية والأخلاقية التي عاينها النواب وحتى تنطلق الإدارة نحو الإصلاح الفعلي واقترحوا في هذا السياق توحيد هياكل الرقابة وتجميعها في هيكل رقابي موحّد.

وأضاف النواب في هذا الصدد أن عدم التفاعل من طرف بعض الجهات من معتمدين وولاة يساهم بشكل كبير في تعطيل المشاريع رغم رصد الاعتمادات اللازمة لها كما لاحظوا أنه وفي حالات عديدة لا يتم تشريك النواب في متابعة المشاريع التنموية الجهوية رغم أنهم نقطة الوصل بين ممثلي الوظيفة التنفيذية والمواطنين والمعبر عن مشاغلهم والملم بها ورغم ذلك فإنهم لا يجدون تجاوبا مع مقترحاتهم من أجل إيجاد حلول للوضعيات العالقة ومنها على سبيل المثال تعطل اسناد رخص الربط بشبكات المياه والكهرباء وشبكات التطهير بعدد من المناطق وهو ما قد يخلق مناخا من الاحتقان.

هذا واقترح عدد من النواب إعادة تقسيم المناطق ذات الأولوية بما يراعي حاجيات وخصوصيات المعتمديات ذات الطابع الريفي.

على صعيد آخر حث النواب على تركيز الهيئات الدستورية على غرار المحكمة الدستورية وعلى إعادة هيكلة المؤسسات العمومية التي صارت تمثل عبئا على دافعي الضرائب ومنها مثلا شركة الخطوط الجوية التونسية وتساءلوا في هذا الصدد عن مساعي الدولة لحل مسألة أموال الناقلة الوطنية المجمدة بالخارج.

استفسر النواب عن عدد من مؤسسات الدولة على غرار المعهد التونسي للدراسات الاستراتيجية وطلبوا اطلاعهم على الدراسات التي انجزها المعهد وخاصة منها المعنية بالهجرة كما استفسروا عن غياب التنسيق مع النواب أو تشريكهم في اعداد مثل هذه الدراسات ودعوا الى ضرورة تفعيل دور المعهد ودعمه بكفاءات وطنية تكون حافزا نحو مزيد فعاليته واسهامه في رسم استراتيجيات الدولة في الداخل وفي حلحلة المشاريع المعطلة وإنجاز دراسات في شأنها.

وفي ذات السياق تساءل عدد من النواب بخصوص بطء تنقيح القانون الأساسي للمجلس الوطني للجهات والأقاليم وإدراجه كمهمّة خاصة لتجاوز العراقيل الإدارية والإجرائية التي عطّلت سيره.

كذلك استفسروا عن موعد تفعيل المجلس الأعلى للتربية خاصة أن كل مبادرات الإصلاح التربوي عالقة في انتظار هذا التفعيل كما طلبوا مزيد التوضيح حول مؤسسة الموفق الإداري ومهامها ونشاطاتها.

وتساءل البعض عن تاريخ إصدار مجلّة الأملاك العمومية لحلّ الإشكاليات العالقة المتعلّقة بالتنمية وعن تاريخ الانتهاء من تنقيح مجلّة الاستثمار ومجلة الصرف وتنقيح قانون الشراكة بين القطاع العام والخاص التي من شأنها أن تفتح الطريق أمام استثمارات جديدة وواعدة داخليا وخارجيا.

من جهة أخرى أثار عدد من النواب ملف الصلح الجزائي والأملاك المصادرة ومدى تقدمهما خاصة وأن الموارد المتأتية منهما قادرة على توفير اعتمادات هامة للدولة لإنجاز عدد من المشاريع تغنيها عن التداين الداخلي والخارجي.

هذا وتطرق عدد من النواب الى جملة من القوانين التي تعد ثورية وهامة ومع ذلك لم يتم تطبيقها فعليا على ارض الواقع مما أضر بالمعنيين بها ومنها على سبيل المثال قانون المناولة وقانون الشيكات ولاحظوا في هذا السياق ضرورة التركيز على المقاربة التنظيمية في الأداء التي شدد عليها رئيس الجمهورية وتكريس وحدة الدولة من خلال انخراط جميع الأطراف المتداخلة وكل مؤسسات الدولة في تنفيذ ما وقع الاتفاق عليه.

في سياق آخر اقترح عدد من النواب بعث كتابة دولة لذوي الإعاقة تناغما مع تأكيد السيد رئيس الجمهورية على ترسيخ الدور الاجتماعي للدولة والاهتمام بالفئات الهشة.

على صعيد آخر دعا النواب الى إعادة النظر في معايير اختيار الديبلوماسيين والعمل على سد الشغورات على مستوى عدد من التمثيليات الديبلوماسية حتى تتمكن من الاضطلاع بالدور المناط بعهدتها على المستوى التنموي عبر جلب الاستثمارات أو على المستوى الاجتماعي عبر الإحاطة بالتونسيين بالخارج.

وفي سياق متصل حث النواب على العمل على دعم الديبلوماسية البرلمانية وحث التمثيليات الديبلوماسية على مزيد التفاعل مع النواب وتسهيل مهامهم خلال نشاطهم خارج تراب الوطن.

هذا وأكد النواب ضرورة التركيز على دعم الديبلوماسية الاقتصادية وتوسيع شراكات تونس مع محيطها الإقليمي والدولي وعدم اقتصارها على الشركاء التقليديين.

كما استفسروا عن مسألة المجمع الكيمياوي بقابس حيث لاحظوا أن مشروع ميزانية الدولة لسنة 2026 لم يرصد اعتمادات لحل الاشكال.

وفي إجاباته ثمّن ممثّل رئاسة الجمهورية حرص النواب على إيجاد همزة وصل بين رئاسة الجمهورية والبرلمان بغرفتيه لمزيد تعزيز التواصل بين الطرفين بما يسمح بالتقدم بالوظيفتين وبما يضمن المصلحة العليا للبلاد مبينا أن السيد رئيس الجمهورية يولي هذا التواصل مكانة هامة في إطار الحرص على وحدة وتناغم هياكل الدولة، على أن يتم تحديد آلية التواصل المناسبة لذلك، وفي ما يخص مقترح الجلسة الحوارية فقد وعد ممثل رئاسة الجمهورية بتبليغ المقترح الى السيد رئيس الجمهورية.

بالنسبة لمؤسسة فداء أفاد رئيسها أنها احدثت بمقتضى المرسوم عدد 20 لسنة 2022 والمؤرّخ في 09 أفريل 2022 وهي تهدف للإحاطة بضحايا الاعتداءات الإرهابية من عسكريين واعوان قوات الامن الداخلي والديوانة وأولي الحق من شهداء الثورة وجرحاها كما بين أنه وقع الترفيع في الاعتمادات المرصودة لها وهو ما يفسر الزيادة في ميزانية التدخلات من ميزانية رئاسة الجمهورية.

وفي نفس الإطار بين ممثل رئاسة الجمهورية أن الزيادة في ميزانية رئاسة الجمهورية بنسبة 7.2 بالمائة مقارنة بسنة 2025 يعود الى ارتفاع نفقات التأجير والتي تقدر ب 49,37 % من مجموع الزيادة في ميزانية رئاسة الجمهورية والزيادة متأتية من الانتدابات الجديدة والمنح الخصوصية.

من ناحية أخري تعهد ممثل رئاسة الجمهورية بالسعي الى تسهيل مهام النواب خلال نشاطهم خارج حدود الوطن وذلك ضمن ما تسمح به التراتيب المنظمة لهذا المجال وحسب الإمكانيات المتوفرة لدى كل تمثيلية دبلوماسية.

كما أشار الى أن العمل متواصل من أجل سد الشغورات على مستوى التمثيليات الديبلوماسية استنادا الى معايير الكفاءة والجدية ومدى القدرة على تقديم الإضافة

تطرّق ممثل رئاسة الجمهورية إلى المعهد التونسي للدراسات الاستراتيجية واعطى فكرة عن الدراسات التي انجزها في مواضيع مختلفة وتعهد بإبلاغ السيد رئيس الجمهورية بكل مقترحات النواب المتعلقة بتحسين وتطوير عمل هذا المعهد.

وفي رده على الاستفسار حول تفعيل المعهد الأعلى للتربية أفاد ممثل رئاسة الجمهورية أنه هيئة دستورية ذات طابع استشاري، تم إنشاؤها بموجب دستور 2022، بهدف تقديم الرأي في الخطط الوطنية الكبرى للتربية والتعليم والبحث العلمي والتكوين المهني، تحدد تركيبته واختصاصاته وطرق سيره بمقتضى مرسوم رئاسي.

في ما يخص إعادة هيكلة المؤسسات بين ممثل رئاسة الجمهورية انه تسنى انقاذ العديد منها ومازال العمل متواصلا من طرف لجان مختصة للنظر في سبل انقاذ عدد منها.

في سياق آخر أشار ممثل رئاسة الجمهورية إلى أهمية دور الديبلوماسية الاقتصادية وإلى ضرورة تهيئة أرضية ملائمة لاستقطاب المستثمرين مع المحافظة على السيادة الوطنية وأكّد أهمية حسن توظيف الأموال في خضم التحولات الجيوسياسية الجديدة.

رئيس اللجنة	**مقرر اللجنة**
أيمن البوغديري	**أسماء درويش**